

ب. د. محمد الطاهر بنادي

قسم العلوم الإنسانية-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة بسكرة / الجمهورية الجزائرية

الملخص:

مثلت معركة جالديران التي نشبت بين الدولتين الصفوية والعثمانية سنة ١٥١٤م، فاتحة حقبة تاريخية طويلة من الصراع بينهما، والتي امتدت لأكثر من ثلاثة قرون، كانت من خلالها بلاد كردستان محورا له، كونهما تشكل حاجزا طبيعيا يفصل بين القوتين. إن الصراع تطور أكثر بسبب طموحات الدولة الصفوية الجديدة، التي كانت تهدف إلى بسط نفوذها خارج حدودها الإقليمية على حساب كردستان. لقد دفع هذا الصراع بالدولتين إلى حل خلافاتهما عن طريق المفاوضات والحوار، بعد استنزافه لقدراتهما على مدى قرون، مع تغير موازين القوى لصالح دول أخرى، خاصة بريطانيا وروسيا، وقد جاء هذا التحول في علاقتهما البينية عبر مسارات عديدة، ترجمتها جملة معاهدات واتفاقيات وقعها الطرفان منها: معاهدة أماسيا ١٥٥٥ م - معاهدة فرهاد باشا (القسطنطينية) ١٥٩٠ م - معاهدة نصوح باشا ١٦١٢ م - معاهدة سراو ١٦١٨ م - معاهدة زهاب (قصر شيرين) ١٦٣٩ م - معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣ م ومعاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ م، حيث أثرت بشكل أو بآخر على كردستان جغرافياً، سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً، وهذا بعد أن تمت تجزئتها بينهما إلى مناطق نفوذ. سنحاول دراسة هذا الموضوع ذو الصبغة التاريخية السياسية وفق إشكالية رئيسية، من خلال موقع كردستان في المعاهدات الإيرانية - العثمانية، وأثر ذلك على بنائها الجغرافي، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقاً من هذه الإشكالية، سنعتمد في دراستنا على المنهج التاريخي بأدواته الوصفية والتحليلية، مركزين على تحليل مضمون المعاهدات. سنعالج موضوع البحث وفق العناصر التالية: ١- الصراع الإيراني - العثماني بعد عام ١٥١٤ م وتجده في عهد طهما سب الأول (١٥٢٤ م - ١576 م). ٢- المعاهدات الإيرانية - العثمانية (١٥٥٥ م - ١٨٤٧ م). ٣- أثر المعاهدات على البناء الجغرافي، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي لكردستان.

الكلمات المفتاحية: الصفويون، العثمانيون، كردستان، المعاهدات، العصر الحديث.

المحور الأول: التاريخ السياسي للدول والإمارات الكردية - الإمارات الكردية في المعاهدات العثمانية-

الإيرانية

مقدمة:

مثل الكرد أحد المكونات الأساسية لشعوب منطقة المشرق، بما كان لهم من دور في بناء دوله وحضاراته وصناعة أحداثه، ومع حلول القرن السادس عشر الميلادي، أصبحت كردستان محط أنظار الإيرانيين والعثمانيين، لغرض السيطرة عليها واستغلال ثرواتها حتى أصبح مصيرها مرتبطا بالتطورات الداخلية والخارجية لكلا الدولتين، لقد مثلت معركة جالديران التي نشبت بينهما سنة ١٥١٤م، فاتحة حقبة تاريخية طويلة من الصراع، والتي امتدت لأكثر من ثلاثة قرون تخللتها فترات سلام، كانت من خلالها بلاد كردستان محورا له، كونها تشكل حاجزا طبيعيا يفصل بين القوتين. إن هذا الصراع تطور أكثر بعد طموحات الدولة الصفوية الجديدة، التي كانت تهدف إلى بسط نفوذها خارج حدودها الإقليمية على حساب كردستان

ولوضع حد لهذه المواجهة بين الدولتين، رأتا ضرورة حل خلافاتهما عن طريق المفاوضات والحوار، بسبب استنزافها لقدراتهما على مدى قرون، مع تغير في موازين القوى لصالح دول أخرى، خاصة بريطانيا وروسيا، وقد جاء هذا التحول في علاقتهما البيئية عبر مسارات عديدة، ترجمتها جملة معاهدات واتفاقيات وقعها الطرفان منها: معاهدة أماسيا عام ١٥٥٥م - معاهدة فرهادبشا (القسطنطينية) عام ١٥٩٠م - معاهدة نصوح باشا عام ١٦١٢م - معاهدة سراو عام ١٦١٨م - معاهدة زهاب (قصر شيرين) عام ١٦٣٩م - معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣م ومعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م، التي أثرت بشكل أو بآخر على كردستان جغرافيا، سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا، وهذا بعد أن تمت تجزئتها بينهما ما إلى مناطق نفوذ، حيث أصبحت جغرافيتها تخضع لحالات التمدد والانحسار لكل منهما.

سنحاول دراسة هذا الموضوع ذو الصبغة التاريخية السياسية وفق إشكالية رئيسية، من خلال موقع كردستان في المعاهدات الإيرانية - العثمانية، وأثر ذلك على بناءها الجغرافي، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

انطلاقا من هذه الإشكالية سنعتمد في دراستنا على المنهج التاريخي بأدواته الوصفية والتحليلية، مركزين على تحليل مضمون المعاهدات.

وقد اقتضت خطة هذه الورقة البحثية تقسيمها إلى العناصر التالية:

مقدمة وثلاثة عناصر، حيث تناولنا في العنصر الأول مراحل الصراع الإيراني - العثماني ومجرياته، بداية من معركة جالديران عام ١٥١٤م، حتى عهد الشاه طهما سب الأول (١٥٢٤م - ١٥٧٦م)، في حين عالجنا في العنصر الثاني سلسلة المعاهدات الإيرانية - العثمانية منذ عام ١٥٥٥م إلى

غاية عام ١٨٤٧م ، بينما تعرضنا في العنصر الثالث إلى انعكاسات وآثار هذا الصراع على البناء الجغرافي ، السياسي ، الاقتصادي ، والاجتماعي لكردستان ، وختمناها باستنتاج تضمن أهم ما توصلنا إليه من نتائج بعد هذه الدراسة.

نظرا لتأثير الكرد في المنطقة الذي يفوق تأثير باقي المكونات الأخرى ، تعاملت معهم الدولتان بقسوة وشدة ، من منطلق المحافظة على أمنهما القومي ، بانتهاجهما لاستراتيجيات متعددة قصد إخضاعهم، منها محاولة طمس الهوية الكردية ومجابهة أية خطوة في اتجاه تشكيل سلطة تقف في وجههما ، وهذا ما حفزنا للخوض في هذا الموضوع.

لقد اعتمدنا على جملة مصادر ومراجع لتوثيق الموضوع من أهمها كتاب : كوردستان والإمبراطورية العثمانية لهروتي سعدي عثمان ، الذي أفادنا في معرفة المراحل الأولى للصراع الصفوي-العثماني وتطوراتها .

كتاب: تاريخ الدولة الصفوية في إيران ١٥٠١-١٧٣٦م لطقوش محمد سهيل ، حيث أعطانا إضاءات حول تطور النظام السياسي الصفوي في هذه الفترة وأهم جولات الصراع مع العثمانيين . كتاب: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران ل: الضابط شاكرك صابر، سلط فيه الضوء على التسويات بين الجانبين ومخرجات المعاهدات الإيرانية-العثمانية، كتاب: تاريخ العلاقات العثمانية-الإيرانية لحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين لصباغ عباس إسماعيل ، تطرق فيه لأهم محطات الصراع وأثره على بنية كردستان، كتاب: العلاقات العثمانية-الإيرانية للنجار جميل موسى، تضمن المعاهدات الموقعة بين الدولتين.

كتاب: The ottoman-Iranian Border lands making a boundary 1834-1914 لSabri Ates: والذي تناول فيه بالتحليل المعاهدات التي أبرمت بين الجانبين الإيراني والعثماني ونتائجها على كردستان.

١- الصراع الإيراني-العثماني بعد ١٥١٤م وتجده في عهد طهماسب الأول (١٥٢٤-١٥٧٦م):

١-١- الصراع الإيراني-العثماني بعد ١٥١٤م:

اختلفت الروايات التاريخية حول أصول الكرد، فالكثير من المصادر التاريخية ترجع أصلهم إلى أسلافهم الميديين الذين ينتسبون إلى القبائل الهندو-أوروبية، والتي حلت بالمنطقة بعد موجات هجرات ونزوح كبيرين شهدتهما مناطق بحر قزوين، وبعد زوال الدولة الآشورية سنة ٦١٢ ق.م (مرعي، ٢٠٠٦، ص. ٢٥)، أقاموا إمبراطوريتهم في ما بين ٦١٤ و ٥٥٠ ق.م، ومع حلول سنة ٢١٢/٢٤٢م اعتنق غالبيتهم الإسلام، حيث أدوا في ظل الدولة الإسلامية دورا سياسيا مع تبرأ محافظين بذلك على خصوصيتهم القومية واللغوية (اسكندر، ٢٠٠٧، ص. ٢٣).

احتوت كردستان في فترة العصور الوسطى على أكثر من ٤٦ إمارة مستقلة من أبرزها: بتليس، سوران، كيليس، ديار بكر، شهرزور، لور، عمادي، شتقان، سليمان، الإمارة الشمديناينة والإمارة الزندية (حضاف، ٢٠٠٩، ص ٤٩-٥٠)، وقد اهتمت هذه الإمارات بشؤونها الداخلية، غير أنه ومع إرهابات القرن السادس عشر الميلادي، بدأت تظهر أهميتها الجيوسياسية، بوصفها تمثل حاجزا استراتيجيا بين الدول الواقعة شرقها وغربها، خاصة بعد نشوب الصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية، هذه الأخيرة كانت تخطط للتوسع في مناطق الشرق الأوسط الآسيوية (اسكندر، ٢٠٠٧، ص ٢٣). مثلت جغرافية كردستان جسرا يجمع بين كل مكونات شعوب المنطقة على اختلاف قومياتها ولغاتها، بفعل امتدادها الجغرافي الشاسع، فهي تقع في شمال غرب إيران، شمال كل من سوريا والعراق، جنوب شرق تركيا وما تبقى منها في أذربيجان وأرمينيا (Center for applied linguistics, 1981, p.5).

نجح الشاه إسماعيل الصفوي الذي حكم من (١٥٠١-١٥٢٤م) في إخضاع تبريز، بعد أن شكل دولته الجديدة عام ١٥٠١م متخذاً منها عاصمة له، بعدها أخذ في ضم مناطق عديدة من كردستان والتي تميز حكمه لها بالقوة والشدة، وقد مثلت هذه الخطوة بداية الصراع الذي احتدم بين الصفويين والعثمانيين (كاميران، ٢٠٠٦، ص ١٦٥)؛ بعد أن اعتلى السلطان سليم الأول عرش الدولة العثمانية.

شملت توسعات الشاه إسماعيل الصفوي المناطق الشرقية والجنوبية المجاورة لدولته، والتي اعتقد سليم الأول على أن الشاه من خلال هذه التوسعات يريد السيطرة على المواقع الاستراتيجية، لذا أراد أن يقطع عليه الطريق، خاصة بعد أن استقر له أمر الحكم، وموازة مع ذلك مواصلة العمل على استقرار الجبهة الغربية مع أوروبا، لذا عقد معاهدات سلام مع البندقية، المجر وروسيا، مؤسسا بذلك لعلاقات سلام مع هذه الدول (طقوش، ٢٠٠٩، ص ٧٥). إن الغرض من ذلك هو تحويل قواته نحو الشرق، وبالتالي الحد من التوسعات الصفوية الرامية إلى بسط السيطرة على المواقع الاستراتيجية المهمة ضمن المجال الجغرافي الممتد من أرمينيا حتى كردستان وانتهاء بالأناضول الشرقية ومعها العراق (هروتى، ٢٠٠٨، ص ٣٦).

أمر السلطان سليم الأول بعقد اجتماع طارئ للديوان السلطاني في مدينة أدرنة في ٢٦ مارس ١٥١٤م، حضره قادة الجيش، رجال الدين والعلماء، أعلن فيه بداية الحرب على الصفويين (العوفي، ٢٠٠٨، ص ١٣٣)، وبذلك بدأ زحفه نحو الشرق في ٢٤ أفريل ١٥١٤م، حيث التقى الجيشان في سهل جالديران في شمال شرق بحيرة وان في ٢٣ أوت من السنة نفسها، وبعد مواجهات عنيفة بين الجانبين رجحت كفة العثمانيين على حساب الصفويين، بعد الانتصار الذي حققته قواتهم، حيث خسر الشاه إسماعيل أعدادا كبيرة من جنوده وقياداته، وبذلك تمكن العثمانيون

بعد هذه المعركة من ضم أجزاء كبيرة من كردستان إلى مناطق نفوذهم، مع سيطرتهم على الممرات الاستراتيجية المؤدية من الأناضول حتى القوقاز، سوريا وإيران (نايف، ٢٠٠٩، ص. ٣٢).
تمخضت عن معركة جالديران نتائج عديدة من أهمها:

- إخضاع العثمانيين لمنطقة الأناضول بالكامل، عدا الجزء الواقع تحت سلطة المماليك.
- التحاق بعض الأمراء الكرد الذين كانوا موالين للصفويين بالدولة العثمانية، بعد أن أبدوا لها الولاء.

- رغم هزيمة الصفويين في هذه المعركة إلا أن هذه الهزيمة لم تضعف دولتهم، حيث فشل العثمانيون في القضاء عليها.

- توقف الانكشاريين عن مهمة مطاردة بقايا الصفويين، بسبب نقص المؤونة وشدة البرد في فصل الشتاء (طقوش، ٢٠٠٩، ص. ٨١).

مثلت هذه المعركة نقطة تحول كبرى للشرق الأوسط بوجه عام وكردستان بشكل خاص، فكانت من بين نتائجها تقسيم بلاد الكرد بشكل عملي بيد الدولتين، حازت بموجبه الدولة العثمانية على الجزء الأكبر منها، في حين انضوى ما تبقى منها تحت سلطة الصفويين، حتى أن البعض ذهب إلى القول بأن هذه المعركة كانت نذير شؤم على الكرد (هروتى، ٢٠٠٨، ص. ٤٣).

بعد معركة جالديران خاض الكرد انتفاضة ضد الصفويين، لأجل وضع حد لوجودهم في مناطقهم، وقد شجعهم في ذلك السلطان سليم الأول، وفعلاً استرجعوا بعضاً منها في حين بقي البعض الآخر تحت نفوذ الصفويين. إن أهم ما ميز هذا الصراع على كردستان هو محاولة الدولة العثمانية استمالة الكرد لصفها مع منحهم استقلالهم الذاتي ومساعدة الإمارات الكردية مالياً وعسكرياً مقابل ولائهم لها، عكس الصفويين الذين كانوا يريدون حكم كردستان حكماً مباشراً (الحوبي، ٢٠٠٨، ص. ١٤٤)، كما أن العدنانيين سمحوا للأكراد الكبيرة بالحفاظ على سلطاتها مقابل طاعتها لهم، ولعل مرد ذلك يعود إلى وعورة تضاريسها وطبيعة مناخها، وهو ما يجعلها عصية على مراقبتها بشكل مباشر، لذا كان ولاء الإمارات الكردية للدولتين اسمياً فقط (اسكندر، ٢٠٠٧، ص. ٢٤)، كما أن شراسة الكرد القتالية دفعت بهما إلى مهادنتهم من أجل الاستعانة بهم في الصراع الدائر بينهما.

قام الملا إدريس البدليسي باعتباره ممثلاً للسلطان العثماني بالتفاوض مع أمراء الكرد، وكان مضمونه هو اعتراف الدولة العثمانية بسيادة تلك الإمارات على كردستان مقابل خضوعهم، وفعلاً نجح في الحصول على ولاء ٢٣ أميراً كردياً ليضم مناطقهم إلى جغرافية الدولة العثمانية. وكتويج لهذه المساعي عقد معهم السلطان سليم الأول اتفاقية صداقة وتحالف عام ١٥١٥م، تضمنت التالي:

- تحتفظ كامل الإمارات الكردية الموقعة على المعاهدة باستقلالها التام.
 - تستمر وراثة الإمارة من الأب إلى الابن، أو يتم تنظيم ذلك استنادا إلى أعراف القبيلة، ويعترف السلطان بالوريث الشرعي بفرمان خاص.
 - يساهم الكرد بتقديم الهدايا للسلطنة بشكل مصاريف فعلية.
 - مشاركتها إلى جانب الجيش العثماني في معاركها الخارجية.
 - أن يذكر السلطان العثماني وأن يكون الدعاء له على المنابر في خطبة الجمعة، في مقابل اعتراف الدولة العثمانية بسلطات الإمارات الكردية (العلياوي، ٢٠٠٦، ص. ٣٤).
- وهذا ما أورده الملا إدريس البدليسي بالقول: «... أن السلطان سليم الأول... أمرني لدى عودتنا من فتح تبريز، بأن أسعى لدى جميع الأمراء الكرد، المذبثين في كردستان: ابتداء من بلاد "أرمية" و"أشنة" و"ديار بكر" حتى "ملطية" لإدخالهم في الطاعة، قاطعا لهم اليهود والمواثيق الإسلامية بالعمل على تأليف ملوك وأمراء كردستان واذنواهم تحت الملوء العثماني...» (زكي بك، ٢٠٠٥، ص. ٦٥).
- نستشف من خلال مضمون هذه المعاهدة بأن الدولة العثمانية تقر بالعصبيات القبلية وشيوخ العشائر، وأن هذه المعاهدة تولد عندها تحالف استراتيجي بينها وبين الكرد، وذلك في حالة نشوب أي نزاع مع أي طرف، مقابل ضمان استقلالهم الداخلي، كما استفادت بعد هذه الاتفاقية من موارد كبيرة لخزينتها، وأنها ضمنت كذلك حماية حدودها الشرقية بوضعها للإمارات الكردية بمثابة جدار يجنبها أي هجوم صفوي.
- إن سوء معاملة الشاه إسماعيل للكرد دفع بهم إلى الثورة عليه، كما أن جهود الملا إدريس البدليسي كانت ظاهرة في هذه الثورة، حيث أقنع أمراؤهم وشيوخ العشائر وحكام المقاطعات بالانقلاب على الصفويين، لذا قامت مختلف المناطق الكردية بالثورة ضدهم مثل: ديار بكر، بدليس، أرزن، ميا فارقين، كركوك وأردبيل (الده شان، ٢٠٠٩، ص. ٩). من جهة أخرى، اتهم الشاه إسماعيل فرصة انسحاب سليم الأول من تبريز، لتقوية الدولة الصفوية داخليا، وهذا بعد أن أعاد تجميع قواته من جديد بعد الخسارة في معركة جالديران، وبعد أن أحس بأن قوته العسكرية بدأت تتعافى، لذلك عاد إلى عاصمته تبريز مجددا، حيث قام بحملات مضادة ضد مراكز الجيش العثماني وعلى محوري أذربيجان، تبريز، كردستان وبلاد الجزيرة، ونجح في استعادة عدة قلاع ومواقع (العوي، ٢٠٠٨، ص. ١٤٥).
- إن حملاته دفعت بالكرد إلى مواجهتها مستنجدين بالسلطان سليم الأول، الذي كان متواجدا في أماسيا، حيث أمدهم بقوة عسكرية لدعم الملا إدريس البدليسي، وبعد مواجهات تمكنت هذه القوة من إلحاق الهزيمة بالصفويين في شهر مارس ١٥١٦م، إن هذا الانتصار مثل نقلة نوعية في

تاريخ العلاقات العثمانية-الإيرانية، كونه جاء مكملًا لانتصارهم في معركة جالديران، كما استطاع العثمانيون ضم أراضي جديدة بعد انتزاعها من الصفويين. في ظل هذه التطورات عمل الكرد على تأمين استقلالهم الذاتي وبسط سلطاتهم المحلية، بعد الاتفاق الكردي-العثماني، فقد عمل الملا إدريس البدليسي على إبعاد المراقبة العثمانية المباشرة للأقاليم الكردية، وبذلك ضمنوا استقلالهم الذاتي رغم قبولهم بالسيادة العثمانية على أراضيهم، في مقابل ذلك كانت الدولة العثمانية تستفيد من مساعداتهم المالية والعسكرية (هروتى، ٢٠٠٨، ص. ١٣٧).

لم تف الدولة العثمانية بالوعود التي قطعتها للكرد، حيث عملت على تغيير الوضع القائم في كردستان، فبدأت بفرض سيادتها عليها تدريجياً وعلى مراحل من خلال سياساتها تجاههم، لكنهم دافعوا عن استقلالهم الذاتي رافضين سياسة الأمر الواقع، محافظين بذلك على كياناتهم السياسية وسلطاتهم المحلية لقرون عديدة (هروتى، ٢٠٠٨، ص. ١٣٧)، وتبعاً لذلك فإن مواقفهم وردود فعلهم تجاه السياسة العثمانية أخذت شكلين هما:

١. **نظرتهم للعثمانيين:** فقد كانوا في بداية الأمر مرحبين بالوجود العثماني على أراضيهم، لأنهم رأوا فيهم المُخَصِّصين لهم من قسوة وسوء معاملة الصفويين، وأنهم هم القوة المنقذة لهم من هذا الوضع، وأنهم على مذهب ديني واحد، وبالتالي فإن معظمهم كان موقفه إيجابياً تجاه العثمانيين، مع بداية تواجدهم بكردستان، لكن وبسبب التعسف في فرض الضرائب وكثرة المظالم، تغيرت نظرتهم تجاههم فأصبحوا يرون فيهم العدو الذي يريد أن يستغل أراضيهم ويستعبدتهم.

٢. **الحركات الكردية المسلحة:** لقد ترجم الكرد حقدهم وعداءهم للعثمانيين في انتفاضات مسلحة مناهضة لوجودهم في بلادهم، بهدف الدفاع عن مصالحهم وأراضيهم وحقوقهم السياسية، وبالتالي العمل على تحقيق وحدتهم القومية كأمة متميزة (Peshawa, 2012, p.42؛ هروتى، ٢٠٠٨، ص. ١٣٨-١٤٠).

٢-١- تجدد الصراع في عهد طهمااسب الأول (١٥٢٤-١٥٧٦م):

بعد وفاة الشاه إسماعيل عام ١٥٢٤م تولى ابنه الشاه طهمااسب الأول الحكم، ولم يكن قد بلغ سن الحادية عشر من عمره، حيث حكم إيران لمدة ٥٤ سنة، مستهلاً فترة حكمه بحروب داخلية ضد الأوزبك في الشرق وخارجية ضد العثمانيين في الغرب (العوفي، ٢٠٠٨، ص. ١١١)، بعد تدهور العلاقات معهم في ظل حكم السلطان سليمان القانوني، مستغلاً ولاء بعض لولاة العثمانيين وانضمامهم إليه، خاصة بعد أن أعلن الملا إدريس البدليسي شقعه لعصا الطاعة عن العثمانيين وخروجه من التبعية لهم وانضمامه للصفويين، ما حدا بالسلطان سليمان القانوني إلى الإعلان عن قتاله، بعد أن أمر قائد جيشه الصدر الأعظم إبراهيم باشا بمهمة القضاء على تمرد البدليسي

في كردستان، كما قاد بنفسه حملة نحو بغداد دامت لعامين وشهرين وثمانية عشر يوما سميت بـ: "حملة العراقيين"، تم فيها الاستيلاء على بغداد عام ١٥٣٤م حاضرة العراق العربي واصفهان حاضرة العراق الأعجمي، وفي الوقت ذاته احتل مدن تبريز و أذربيجان المهمتين، مما اضطر الشاه طهما سب الأول إلى الانسحاب داخل بلاده من أجل مواجهة المشاكل الداخلية (مشعل، ٢٠٠٨، ص. ١٥٢).

استطاع الشاه طهما سب الأول استعادة إقليم أذربيجان ثم تبريز في ٠٩ ديسمبر ١٥٣٤م، غير أن العثمانيين عاودوا استردادها، بعدها قفل السلطان سليمان القانوني راجعا إلى اسطنبول، لكن الشاه طهما سب الأول عاد من جديد واسترد تبريز بعد خروج العثمانيين منها مباشرة ضاماً معها كل مناطق أذربيجان وصولاً إلى مدينة وان (شوقي، ٢٠٠٥، ص. ٦٩).

إن الترا جع العثماني والإصرار الصفوي دفعا بالسلطان سليمان القانوني إلى عدم التفكير مجدداً في العودة لمقاتلتهم، لأن إعادة هذه المناطق سيكلف الجهد والمال، وأن الصفويين لا محالة سيسترجعونها من جديد، مكتفياً بسيطرته على بغداد وهمذان (العوفي، ٢٠٠٨، ص. ١٥٧).

دامت فترة الصراع الصفوي العثماني لأكثر من أربعين سنة، اختزلتها أربع حملات عثمانية على الصفويين الذين كانوا في كل حملة يجابهون العثمانيين، غير أنهم وفي آخر هذه المواجهات أصبحوا يبادرون بالهجوم على حدود العثمانيين الشرقية، وقد وقفت وراء الحملات العثمانية عليهم عوامل كثيرة صعبت من مهمتهم، منها مشكلة تنقل الجيش ونقل العتاد ووعورة التضاريس خاصة في موسم تساقط الثلوج، من جهتهم كان الصفويون يتحاشون المجابهة المباشرة معهم، وذلك بإخلائهم للمناطق التي يمر بها الجيش العثماني، وبالتالي العمل على إعاقة تقدمه، فضلا على أن الطرفان كانا منشغلا بحروبهما في جبهات أخرى (العوفي، ٢٠٠٨، ص. ١٦٥).

٢- المعاهدات الإيرانية- العثمانية (١٥٥٥-١٨٤٧):

٢-١- معاهدة أماسيا ١٥٥٥/٠٥/٢٩م:

أثناء تقدم قوات السلطان سليمان القانوني نحو مدينة أروم ثم بعدها أماسيا، وبعد أن تمكن الصفويون من أسر القائد العثماني سنان باشا في إحدى المعارك، عرض الصدر الأعظم محمد باشا على السلطان مسألة عقد صلح مع الشاه مقابل الإفراج عن سنان باشا، وقد وافق الشاه طهما سب الأول على هذا العرض، حيث أوفد مبعوثه شاه قورجي قاجار كبير موظفي الدولة وأحد زعماء قبيلة قاجار القزلباشية إلى مدينة أماسيا، أين كان يقيم السلطان سليمان القانوني للتباحث مع الصدر الأعظم محمد باشا والتمهيد للصلح (طقوش، ٢٠٠٩، ص. ١٠١). وفي ٢٩/٠٥/١٥٥٥م وقعت معاهدة أماسيا التي كرست تقسيم كردستان باعتبارها معاهدة رسمية، تضمنت تعيين الحدود بين الدولتين خاصة في مناطق شهرزور، قارص وبايزيد (العليوي، ٢٠٠٦، ص. ٣٤).

يمكن إدراج ما جاء فيها من خلال مايلي:

١. خضوع ولاية أذربيجان الشرقية، أرمينيا الشرقية وكرجستان الشرقية (جورجيا) للدولة الصفوية، في حين تخضع أرمينيا الغربية، كرجستان الغربية والعراق (الموصل، بغداد والبصرة) للعثمانيين، مع حياد منطقة قارص وأن تكون منزوعة السلاح.

٢. السماح لرعايا الدولة الصفوية بالالتحاق نحو مكة المكرمة وزيارة العتبات المقدسة في العراق مقابل الكف عن سب الصحابة على المنابر.

٣. تبقى منطقة شهرزور محل مفاوضات بين الجانبين.

٤. تعهد كلا الطرفين بعدم استقبال المعارضين لكلا الدولتين أو حتى أصحاب البيوت المالكة، وأن يلتزم الطرفان في حالة لجوؤهم إلى أحدهما بأن يسلم إلى حكومتي بلديهما (العوي، ٢٠٠٨، ص ١٦٧-١٦٨).

تعتبر معاهدة أماسيا بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، حيث سمحت من خلالها بحل أي نزاع يمكن أن يحدث، وبذلك اعتبرها المؤرخون أول معاهدة صلح بينهما، كونها استطاعت أن تضع حدا للصراع، بعد أن ساد الهدوء لمدة خمسة وعشرين سنة، لكن تخللته بعض الحوادث من بينها فرار الأمير بايزيد بن سليمان القانوني نحو إيران واستقباله بحفاوة في البلاط الإيراني، لكن هذا السلام كان هشاً بسبب تذرع كل طرف بذرائع لتبرير موقفه من بينها:

١. النزاع بين عشائر الحدود وأمرائها خاصة في المناطق التي كانت تحكمها العشائر المحلية وتتمتع بشبه استقلال عن الدولتين، إضافة إلى أن أمرائها كانوا يخوضون صراعات فيما بينهم.

٢. الهجمات التي تقوم بها عشائر البدو على طرق القوافل سواء ما تعلق منها بقوافل التجارة أو الحج.

٣. هجرة القبائل المتمردة عبر الحدود (هريدي، ١٩٨٧، ص ٦٦).

٢-٢- معاهدة فرهاد باشا (القسطنطينية) ١٥٩٠/٠٥/٢١م:

بعد وفاة الشاه طهما سب الأول عام ١٥٧٦م، تداول على العرش الصفوي بعض أفراد أسرته، الذين كان أقواهم الشاه عباس الأول (الكبير) بن خدا بنده، وفي هذه الفترة عاشت إيران فوضى داخلية وعدم استقرار، لذا انتهز العثمانيون الفرصة من خلال قيام السلطان مراد الثالث بالتوغل داخل الأراضي الإيرانية عام ١٥٧٨م، مما أدى إلى عودة التوتر من جديد، فاستولى على (شيران) تفرس، كوجستان وداغستان وكثير من المناطق وذلك لمدة عشرة سنين، غير أن الطرفان عقدا الصلح وأبرما معاهدة فرهاد باشا في ١٥٩٠/٠٥/٢١م، ومما جاء في بعض منها ما يلي:

١. أن تكون كل من تبريز، شيروان، كرجستان، لورستان وشهرزور من نصيب الدولة العثمانية.

٢. التزام الإيرانيين بعدم القيام بالاستفزازات المذهبية (الضابط، ١٩٦٦، ص. ٢١).

وبذلك فإن العثمانيين احتفظوا بمعظم الأراضي التي كانوا قد احتلوها.

٣-٢- معاهدة نصوح باشا ١٦١٢/١١/٢٠م:

استغل الإيرانيون فرصة اذ شغال العثمانيين بحروبهم ضد الدول الأوروبية، فأعادوا تجميع قواتهم بهدف استرجاع ما فقدوه من أراضٍ، وفعلاً تمكن الشاه عباس الأول من استرداد كل من تبريز، أريوان وتنجوان عام ١٦٠٢م، مواصلاً زحفه حتى حدود مدينة وان، غير أن العثمانيين ردوا بمهاجمة القوات الصفوية، لكن هذه الأخيرة نجحت في وقف تقدمهم، بعدها اقترح الشاه عباس الأول الصلح، الذي انتهى بتوقيع معاهدة نصوح باشا في ١٦١٢/١١/٢٠م، تضمنت ما يلي:

١. أن تترك للإيرانيين تبريز، وان وشيروان.

٢. أن يدفع الشاه إلى العثمانيين ٢٠٠ حمل حرير سنوياً (الضابط، ١٩٦٦، ص. ٢٣).

إن هذه المعاهدة سمحت بعودة العلاقات إلى طبيعتها، بعد أن استرجعت من خلا لها إيران ما تبقى من أراضيها.

٤-٢- معاهدة سراو ١٦١٨/٠٩/٢٦م:

لم تدم فترة السلام بين الجانبين إذ سرعان ما انهار، لتندلع الحرب مجدداً والتي دامت ثلاث سنوات، بعد أن قرر العثمانيون القيام بعمل عسكري بحجة أن الصفويين لم يوفوا بالتزاماتهم المتمثلة في تأدية الشاه عباس ضريبة الحرير، التي تعهد بدفعها سنوياً، تزامن ذلك مع اعتداءاته المتكررة على كرجستان، مما دفع بالجيش العثماني إلى مهاجمة بعض المدن الإيرانية وإطباق الحصار عليها، مما دفع بالإيرانيين إلى التعهد بدفع نصف ضريبة الحرير التي التزموا بدفعها سنوياً، إلا أن الأجواء تعكرت من جديد ووصلت حد المواجهة العسكرية التي انتصر فيها الصفويون. ولفض الصراع عرضوا على العثمانيين عقد معاهدة يكون أساسها ما ورد في المعاهدة السابقة (الضابط، ١٩٦٦، ص. ٢٦-٢٧)، والتي أنهت الحرب، حيث وقعت في ١٦١٨/٠٩/٢٦م تضمنت ما يلي:

١. الإبقاء على وضع الحدود قائماً كما نصت عليه معاهدة أماسيا.

٢. الإبقاء على بعض بنود مواد معاهدة القسطنطينية كما هي عليه (النجار، ٢٠١٦، ص. ١٩٣).

مثلت هذه المعاهدة تحولاً لافتاً في العلاقات بين الطرفين، كون المفاوضات جرت على الأراضي الإيرانية، والتي كانت عادة ما تجرى على الأراضي العثمانية وتحديداً في إسطنبول،

بعدها عم السلام لمدة خمس سنوات، سمحت بعودة الحياة الطبيعية لطرق التجارة، تخللها تبادل الرسائل بين عباس الأول وعثمان الثاني (طقوش، ٢٠٠٩، ص. ١٨٠).

٢-٥- معاهدة زهاب (قصر شيرين) ١٧/٠٥/١٦٣٩م:

لم تصمد معاهدة سراو كثيرا، إذ سرعان ما انهارت بسبب سياسات الشاه عباس الأول في إحكام الخناق الاقتصادي على الدولة العثمانية وبالتالي حرمانها من تحصيل للضرائب على تصدير الحرير الإيراني الذي يمر عبر أراضيها، واستيلائه على بغداد عنوة سنة ١٦٢٣م، مع ضم كل من كركوك والموصل التي تمكن السلطان العثماني مراد الرابع من استعادتها عام ١٦٣٨م (صباغ، ١٩٩٩، ص. ١٩٤).

أمام هذه التطورات دخل الطرفان وذلك بعد مساعي دبلوماسية حثيثة في مفاوضات دامت عاما كاملا أفضت إلى توقيع معاهدة زهاب (قصر شيرين) على الحدود العراقية الإيرانية في ١٧/٠٥/١٦٣٩م نصت على ما يلي:

١. يخضع لحكم الدولة العثمانية كل من: بغداد، جسان، بدره، مندلي، درنة والأراضي الواقعة بين درنتك وسرحيل، القرى الواقعة غربي قلعة زنجير إلى طريق شهرزور، قلعة قز لجة وتوابعها، جميع القلاع في أخسجة، قارص، وان، شهرزور، البصرة، كما خضعت قبيلتي ضياء الدين وهاروني الكرديتين للعثمانيين.

٢. يخضع للدولة الصفوية كل من القلاع الواقعة شرقي مندلي، درنتك، بيرة، زردويكه، زمردهاوا، الغابات الواقعة شرق قلعة زنجير ومهربان، قلعتي كاكوروماكور الواقعتين في أعالي جبال وان وقلعة مغاذير الواقعة في منطقة قارص.

على العموم فإن بغداد، البصرة، الموصل وكردستان الغربية (شهرزور)، تخضع للدولة العثمانية في مقابل خضوع أذربيجان الشرقية وكرجستان للدولة الصفوية (صباغ، ١٩٩٩، ص. ١٩٥؛ هريدي، ص. ٧٥-٧٦).

يمكن القول، أن من بين نتائج هذه المعاهدة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين التي سادها الطابع الودي والاستقرار على طرفي الحدود، وهذا بسبب جنوحهما إلى السلم خاصة وأن الصفويين كانوا جد حريصين على حالة الاستقرار والسلام، كما بادلهم العثمانيون نفس التوجه.

اعتبرت هذه المعاهدة حجة أساسية في تثبيت الحدود بينهما، فهي ترسيخ لتقسيم كردستان، وميزتها أنها لم تكن معاهدة صلح فقط، بل زاد عليها الطرفان بأن أصبحت اتفاقا لترسيم الحدود كذلك (كاميران، ٢٠٠٦، ص. ١٦٨)، بحيث كانت واضحة في رسمها، وذلك بشكل دقيق نسبيا مع مراعاة طبيعة التضاريس، غير آخذة بعين الاعتبار تمرکز السكان الكرد، حتى أنها

قسمت قبائل كردية إلى قسمين، فقد ضمت جزءاً من عشيرة الجاف وهو: بيرة وزودي إلى إيران، في الوقت الذي وقعت فيه أسرتا ضياء الدين وهاروني تحت الحكم العثماني (طقوش، ٢٠٠٩، ص ٢١٩ - ٢٢٠).

إن من بين مظاهر تحسن العلاقات إرسال الشاه عباس الثاني عام ١٦٥٦م هدايا للسلطان العثماني مع مبعوث يحمل رسالة يطلب من خلالها الحفاظ على الصلح الذي أبرم بين الطرفين. من جهته كان رد السلطان ايجابيا، حيث أرسل بدوره إلى الشاه هدايا، كما أرسل الإيرانيون عام ١٦٨٩م مبعوثاً إلى اسطنبول لتهنئة السلطان سليمان الثاني بمناسبة توليه حكم السلطنة (عبد الله، ٢٠١٤، ص ٣٠٧).

لم تدم حالة الهدوء والسلام طويلاً، فمع حلول القرن الثامن عشر بدأت مؤشرات الغزو الأفغاني لإيران مع نهاية عام ١٧١٩م وإسقاطه للدولة الصفوية بشكل نهائي عام ١٧٢٢م، ولتعويض ما خسره العثمانيون من ممتلكات في أوروبا، قاموا بالتوسع على حساب إيران مستغلين فرصة احتلالها من قبل الأفغان، وفعلاً اصدر السلطان العثماني أمراً إلى والي بغداد بقيادة حملة عليها، مكنته من احتلال مناطق عديدة منها، وهكذا بقيت المواجهات تتجدد في سنوات ١٧٢٦م - ١٧٢٧م و ١٧٣٣م (عبد الله، ٢٠١٤، ص ٣٠٩).

٢-٦- معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣/٠٧/٢٨م:

افتتحت الأسيرة القاجارية عهدها بعد عام ١٧٩٥م، بتوسيع مجال مواجهتها للعثمانيين، حيث كانت في كل مرة ترى فيها بأن الدولة العثمانية تخوض حروبها ضد الأوروبيين أو الروس إلا وقامت بأعمال استفزازية أو عسكرية تجاهها، مثلما وقع عند الحدود الإيرانية - العثمانية وتدخلها في شؤون شمال العراق في متصرفيات كل من السليمانية، شهرزور، حرير، كوي وغيرها، كما قامت بمضايقة القوات العثمانية في قارص وبايزيد في الأناضول. إن الانتصارات المهمة التي أحرزها الإيرانيون جعلت الشاه زاده عباس ميرزا يعرض الصلح على والي أرضروم سنة ١٨٢٣ (النجار، ٢٠١٦، ص ٣٨).

لتذليل الصعاب والبحث عن تهدئة بين الجانبين عقدت جلسات في أرضروم، جمعت رؤوف باشا والمبعوث الإيراني ميرزا محمد علي اشتياني، توجت بتوقيع معاهدة أرضروم الأولى في ٢٨ / ٠٧ / ١٨٢٣م (Sabri, 2013, p 54)، وتم التصديق عليها في طهران واسطنبول في ٢٣ أوت من السنة نفسها. احتوت ديباجتها على ضرورة توحيد صفوف المسلمين للوقوف في وجه أعدائهم، مع التمسك بالجامعة الإسلامية وأن الحدود ستبقى كما هي عليه وأن تكون المحبة والصداقة أساس العلاقة بين الجانبين مع التزام الطرفين بإطلاق سراح الأسرى ومنع الأعمال العدائية (النجار، ٢٠١٦، ص ٤٠).

تضمنت المعاهدة مقدمة ومواد وخاتمة وهذه المواد هي:

- المادة الأولى:

لا يجوز تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدولة الثانية ولا يجوز تدخل الدولة الإيرانية في شؤون الكرد في العراق كما لا يجوز لها التدخل في تعيين بغداد لمصرفيات الكرد ومحلات الأخرى داخل الحدود، ولا يجوز للدولة الإيرانية الترحيب بالمصرفين الكرد في أي حال من الأحوال. إن العشائر التي عبرت الحدود من جانب إلى آخر لأجل رعي حيواناتهم تجبى منهم الرسوم الاعتيادية وإذا ظهرت منهم حوادث مخلة بالأمن وباعثة على القلق، يتدخل كل من عباس ميرزا ووالي بغداد لحل النزاع وبحله يجب أن يزول الكدر والنفرة من الدولتين.

- المادة الثانية:

أن يراعى الحجاج والزوار الإيرانيون كما يراعى سائر المسلمين في البلاد العثمانية، ولا يجوز أخذ الرسوم غير الشرعية منهم، وأن يعامل التجار حسب الأصول الجمركية، ويقابل ذلك التجار العثمانيين في البلاد الإيرانية، وتطبق هذه كما هو مثبت في المعاهدات السابقة، وعلى أمراء الحج أن يلاحظوا هذه الأمور أثناء سفر الحجاج الإيرانيين على طريق الشام الشريف والأراضي المقدسة وعلى المسؤولين محافظتهم واحترام مقام الشخصيات البارزة من الإيرانيين الذين ينوون الحج أو الزيارة للعبات المقدسة، وإذا دفع تاجر إيراني الرسوم الجمركية وهي نسبة ٠٤ % قروش مرة واحدة تعطي له الوثيقة الجمركية لإبرازها طوال الطريق ثلثاً تؤخذ منه الرسوم مرة أخرى وعلى أن يطبق ذلك على التجار العثمانيين في الدولة الإيرانية.

- المادة الثالثة:

تمنع عشائر (حيدرايلو) و(سبيلكي) من الذهب والتخريب عبر الحدود في إيران طالما هم موجودون في الأراضي العثمانية، ويسمح لمن أراد السكنى في إيران عبوراً للحدود وإذا عبر الحدود لهذه الغاية لا يسمح له بالرجوع إلى البلاد مرة ثانية. وتمنع الحكومة الإيرانية تجاوزاتهم على الحدود العثمانية فيما إذا كانوا ساكنين في إيران.

- المادة الرابعة:

لا يجوز الترحيب بالفارين من دولة إلى أخرى كما نصت عليه القرارات والشروط المعقودة بين البلدين في السابق.

- المادة الخامسة:

إعادة الأموال التجارية و غير التجارية التي حجزت في إسطنبول والولايات العثمانية الأخرى إلى أصحابها بموجب سجلات وبمعرفة سفير إيران وعند موت أصحابها تجرى على تلك الأموال الإجراءات الشرعية الإسلامية من تسليمها إلى أصحاب الورثة الشرعية، وعند عدم وجود الورثة ترجع إلى خزينة الدولة.

– المادة السادسة:

تحصل الأموال المتروكة للإيرانيين المتوفين من البلاد العثمانية وتسلم إلى أصحاب الورثة.

– المادة السابعة:

يحصل تبادل السفراء بين الدولتين في كل ثلاث سنوات. كما جاء في الخاتمة المطولة، صرف النظر عن المطالبة بتعويض الخسائر أو المصاريف الحربية وغيرها (الضابط، ١٩٦٦، ص ٥٨-٦٠).

لقد غيرت المعاهدة لغة الخطاب بين الجانبين، وذلك بعد أن وضعت حدا لطبيعة الأزمة والصراع بينهما، فعلى سبيل المثال استطاعت إيران أن تحصل على ضمانات للحجاج الإيرانيين بضرورة حمايتهم من قبل السلطات العثمانية، وأن يعاملوا كبقية مسلمي البلدان الأخرى، وألا يطلب منهم دفع رسوم، وحتى زوار العتبات المقدسة والذين لا يحملون معهم بضائع يعفون من دفعها (Sabri, 2013, p.55).

إذا كانت معاهدة أرضروم الأولى لم تجد حلوًا ناجعة لجميع نزاعات الحدود الإيرانية – العثمانية، إلا أنها على الأقل عملت على التقليل منها ومنع تفاقمها والحيولة دون حدوث مواجهة (عبد الله، ٢٠٢٠، ص. ٢٩٣)، لكن ومع وصول محمد علي شاه قاجار إلى الحكم، بدأت مرحلة جديدة ميزتها عودة الخلافات الحدودية من جديد، وكانت كردستان دائمًا حلبة لهذا الصراع خاصة حول إمارة بابان بوجه خاص، مما أدى إلى حدوث الاحتكاك العسكري المستمر بين الجانبين ما نتج عنه تأجيج الخلافات أكثر (الزبيدي، د.ت)، ص. ٤٨؛ كاميران، ٢٠٠٦، ص. ١٧٢)، الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية إلى إيفاد ممثل عنها إلى إيران للاحتجاج على هذا السلوك.

٢-٧- معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧/٠٥/٣١ م:

جرى توقيع معاهدة أرضروم الأولى، في ظروف لم تكن تسمح بتسوية نقاط خلافية كبيرة، خاصة ما تعلق منها بالحدود بين الدولتين، كما أن إيران لم تتوان في التدخل مجدداً في شؤون العراق، وبالضبط في شماله، رغم تعهدها بذلك (النجار، ٢٠١٦، ص. ٤٢)، فقد كانت تنتظر الفرصة المواتية للتدخل في أحواله بالخصوص في سنة ١٨٣٢ مستغلة صراع الدولة العثمانية مع

اليونان وروسيا. وأمام هذه التدخلات الإيرانية المتكررة وبدعم مضي عقدين من الزمن، اقتنع الطرفان بضرورة الجلوس إلى طاولة التفاوض من أجل صياغة معاهدة جديدة تساعد على حل المشاكل الجوهرية العالقة بينهما كمشكل الحدود وتبعية العشائر المتنقلة على أراضيها، لأنهما في ظل هذه الظروف لم يكونا مستعدان ولا مهيآن للمواجهة أساساً، وهذا ما أعطى فرصة الوساطة الروسية البريطانية، بعد أن اتفقتا على التدخل لمنع اشتعال فتيل الحرب مجدداً بين الجانبين (Sabri, 2013, pp. 63-64).

كان حرص الروس والبريطانيين على الوساطة ناجهاً من تأمينهما مصالحهما في المنطقة، فالروس كانوا يتوخون من وراء ذلك ترسيخ حضورهم في إيران، وقطع الطريق أمام البريطنانيين فيها، والتواجد في مياه البحر الأبيض المتوسط. وبدعم قبول الطرفين الإيراني والعثماني بالوساطة، انطلقت مفاوضات عسيرة استغرقت أربع سنوات، شملت ثمانية عشر جلسة، كللت بتوقيع المعاهدة في ١٨٤٧/٠٥/٣١ م (الزبيدي، (د.ت)، ص. ٤٩).
إن الوساطة الروسية البريطانية والضمانات التي قدمت للطرفين تحت إشرافهما المباشر، شكلت مرجعية لحالة سلام دائم بين الدولتين، مع عزيمتهما على إيجاد حلول لمشاكل الحدود من خلال مسحها، تعيينها ووضع خرائط لها من قبل جهات دولية (النجار، ٢٠١٦، ص. ٤٥)، مع تمتع كل طرف بسيادته عليها، ورد فيها ما يلي:

- المادة الأولى:

تتنازل الدولتان الإسلاميتان عن كل ما للواحدة على الأخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر، على شرط أنه ليس في هذا الترتيب ما له مساس بالأحكام الموضوعية لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها المادة الرابعة.

- المادة الثانية:

تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة - أي الأراضي الكاذنة في القسم الغربي من منطقة زهاب - وتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي - أي جميع الأراضي الجبلية - من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرنند، وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتعهد تعهداً رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها، وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على

مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية - أي الضفة اليسرى - من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران. وفضلا عن ذلك فللمراكب الإيرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

- المادة الثالثة:

لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة على ادعاءاتهما الأخرى المختصة بالأراضي، فإنهما يتعهدان بأن يعينا حالا قوميسرين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على أحكام المادة المتقدمة.

- المادة الرابعة:

يوافق الفريقان على أن يعينا في الحال قوميسرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضررا لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وضعتها وقدمتها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادى الأول سنة ١٢٦١ هـ، وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ السنة التي وضعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة.

- المادة الخامسة:

تتعهد الحكومة العثمانية بأن يقيم الأمراء الإيرانيون الفارون في بورصة وبأن لا يسمح لهم بمغادرة ذلك المحل ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بإيران، وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين للأخر عملا بأحكام معاهدة أرضروم الأولى.

- المادة السادسة:

على التجار الإيرانيين أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم - عينا أو نقدا - حسب قيمة تلك البضائع الجارية الحالية وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالتجارة في معاهدة أرضروم الأولى المنعقدة في السنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٣ م)، ولا يستوفى شيء إضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة.

- المادة السابعة:

تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الإيرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الأماكن المقدسة في الأراضي العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة في تقوية وتوثيق عرى

الصداقة والتفاهم الواجب بقاؤهما بين الدولتين الإسلاميتين وبين رعاياهما فإذا تتعهد باتخاذ أنسب الوسائل التي من شأنها أن تؤمن أمر التمتع بالامتيازات المذكورة في الأراضي العثمانية ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا الإيرانيين وذلك بصورة تحميهم من كل ظلم أو خشونة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأعمالهم التجارية أم بأي أمر آخر.

وفضلاً عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الإيرانية في أماكن واقعة في أراض عثمانية تتطلب وجودهم بداعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الإيرانيين إنما تستثنى من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتتعهد فيما يخص القناصل بأن تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول المتحابة الأخرى، وتتعهد الحكومة الإيرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في أماكن واقعة في إيران، ترى تلك الحكومة لزوماً لتعيين قناصل فيها، وكذلك تتعهد بتطبيق أصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يزورون إيران.

- المادة الثامنة:

تتعهد الدولتان الإسلاميتان المتعاقدتان باتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود، وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة وتتعهدان فضلاً عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما إزاء مختلف أعمال التعدي كلها، كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع في أراضيها. على الدولتين المتعاقدين الساميتين فيما يخص العشائر المتنازلة فيها، والتي لا يعرف لمن السيطرة عليها أن تتركها حرة في اختيار وتقرير الأماكن التي سيقطنونها دائماً من الآن فصاعداً أما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيء إلى داخل أراضي الدولة التابعة لها.

- المادة التاسعة:

تؤيدُ بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة في معاهدات سابقة - ولا سيما المعاهدة المنعقدة في أروروم في السنة (١٢٣٨ هـ - ١٨٢٣ م) - والتي لا تعدلها أو تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة، ويسري هذا التأييد إلى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة. وتوافق الدولتان الساميتان على تقبلها وتمضي هذه المعاهدة عند تبادل نسخها وعلى أن يتم تبادل وثائق إبرامها في ظرف مدة شهرين أو قبل ذلك (الضابط، ١٩٦٦، ص ٦٣، ٦٦؛ Sabri, 2013, pp. 129 - 130).

٣- أثر المعاهدات علي البناء الجغرافي، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي لكردستان:

٣-١ أثرها علي البناء الجغرافي:

انتشر الكرد بشكل مكثف ومتما سكة ضمن فضاء شمل المنطقة المحصورة بين عراق العرب وعراق العجم، فمجال انتشارهم الجغرافي يمتد شمالا بمحاذاة بحيرة أرومية حتى حدود القوقاز، أين تندرج ضمنه الهضبة الأرمنية، ومن حدود القوقاز يمتد غربا إلى أعماق آسيا الصغرى ليصل سيواس وقونية (صباغ، ١٩٩٩، ص. ١٢٥).

إن استيطانهم لهذه الرقعة الجغرافية الواسعة جعلهم عرضة للتقسيم الجغرافي بين الدولتين الإيرانية والعثمانية في إطار صراعهما عليها، حيث خضع للدولة الإيرانية كرد كل من كرمنشاه، كردستان (سندج)، كاروس، قسم من أذربيجان، كل مناطق ساوجبلاغ (مهاباد) حتى جنوبي بحيرة أرومية وغربي نهر تاتا، كذلك كرد كل من سلماس، خوي وماكو، في حين خضع للدولة العثمانية كرد كل من ولايتي بدليس، وان، كرد سنجق، هكاري، كرد منطقة ديار بكر، خربوط، جزيرة بن عمر، كرد الموصل، كرد شهرزور وبذلك حصلت الدولة العثمانية على ثلاثة أرباع مساحة كردستان، ما جعل ولائهم لدولة معينة لم يكن ثابتا، بل كان يمتاز بالتغير تبعا لتبدل المناخ السياسي (صباغ، ١٩٩٩، ص ١٢٠)، ومرد ذلك للأسباب التالية:

- السبب الجغرافي: موقع كردستان الوسطى بين إيران، العراق، والأناضول

- السبب الاثني: حيث كانوا يشعرون دوما بأنهم متميزون عن الإثنيات الأخرى، مما ولد

عندهم الرغبة في السعي نحو الانفصال وعدم الانسجام مع بقية المكونات الأخرى في المنطقة

- السبب القبلي: يعتبر زعيم القبيلة المرجعية الأولى وليست الدولة التي ينتمون اليها

(صباغ، ١٩٩٩، ص. ١٢٠).

٣-٢ أثرها على البناء السياسي:

تمكنت اقلية الكرد التابعة للدولة العثمانية من تكوين امارات ومناطق مستقلة بشكل شبه كامل عنها منها: امارات بوتان، سنجار، رواندز، بيازيد، درسيم، حكاري، بالو، بركر، السليمانية، جولا مرك، خرشاب وغيرها، في حين أن الإمارات التابعة لإيران لم تكن مرتبطة كذلك رسميا بالسلطة المركزية هناك، بل كان ارتباطها شكليا، وقد قسمت هذه الكيانات السياسية من حيث هيكلتها الإدارية طيلة فترة حكم الإمبراطورية العثمانية إلى أربع مستويات، أكبرها سميت بالولاية أو المقاطعة، والتي كانت تدار من قبل الوالي، أما المستوى الثاني فكان السنجق أو اللواء، حيث كان يحكمه المتصرف، أما القضاء فكان تحت إدارة القائمقام، وأخيرا الناحية، حيث كانت تخضع للمدير (حصاف، ٢٠٠٩، ص. ١٥٢ - ١٥٣)، أما الأمراء الكرد فكانوا يُدعون بالأمير أو الحاكم أو المتصرف وفي غالب الأحيان يطلق على أغلبيتهم لقب باشا، بينما

أطلق على الأمراء الكرد التابعين لإيران لقب خان (Hawkar, 2017, p. 34) هروتي، ٢٠٠٨، ص. (١٩٤).

منذ حلول القرن التاسع عشر، كانت الإمارات الكردية ومعها سلطة القبائل المحلية تديرها كوندرايات قبلية وهي كالتالي:

- إمارة سوران في منطقة حرير وراوندز
- إمارة بابان في منطقة السليمانية
- إمارة العمادية في منطقة بادينان
- إمارة بوتان في منطقة جزيرة بن عمر
- إمارة أردان لانفي منطقة كردستان إيران

لقد ظهرت سلطة القبائل الكردية في العديد من المدن والقرى، رغم أنها لا تملك صفة الإمارة، لكنها لعبت دوراً أساسياً واجتماعياً في المنطقة، من جانبهم كون العثمانيون اتحادات قبلية أو شعبية وهي بمثابة اتحادات موازية لسلطة الإمارات الكردية، خاصة في ديار بكر مثل اتحاد بوز ألوس أو الشعب الرمادي وهو من بقايا اتحاد آلاق قوينلو، مؤلف من قبائل تركمانية وكردية، حيث بلغ تعدادة حوالي 75000 نسمة، يقضي أفرادة فصل الشتاء في الصحراء السورية أما فصل الصيف فيقضونه في منطقة ديرسيم/تونجلي، في حين كان يطلق على الاتحاد القبلي الكردي الثاني اسم قره ألوس أو الشعب الأسود (عبد الله، ٢٠٢٠، ص. ٢٧٣ - ٢٧٤).

سعت الحكومة المركزية في كل من اسطنبول وطهران إلى تعزيز سلطتها في المناطق الكردية الخاضعة لها، تجلّى ذلك خاصة في عهد السلطان محمود الثاني، الذي سعى إلى تقوية النزعة المركزية (centralization)، وكذلك فعلت إيران للحيلولة دون إقامة الأمراء الكرد دولة كردية كبيرة مستقلة (اسكندر، ٢٠٠٧، ص. ٣٧)، كما يلاحظ بأن سياسة العثمانيين والایرانيين ارتكزت على استمالة أمراء الكيانات المحلية الكردية التي تنال ثقتهم لغرض الارتباط بالدولتين وخدمة أهدافهما في الداخل والخارج (دلير، شاويس، د. ت)، ص. ٢٩).

قسمت السلطات العثمانية كردستان إلى إیالات منها:

-إیالة الموصل: مركزها مدينة الموصل والتي تضم ست سناجق مقسمة إلى مائتين واحد وسبعين مقاطعة

__ إیالة شهرزور: قسمت إلى واحد وعشرين سنجقا يحكمها باشاوات من الكرد

__ إیالة لرستان

__ إیالة كردستان (صباغ، ١٩٩٩، ص. ٢٦١).

قام السلطان محمود الثاني منذ عام ١٨٢٦م، بإدخال إصلاحات في محاولة منه لتأسيس الإدارة المدنية في كردستان، حتى تتسنى له مراقبة المنطقة وتقوية نفوذ الدولة فيها، غير أن أمراء الكرد رفضوا هذا الاجراء معتبرين اياه تعديا على سلطاتهم (غريب، ١٩٧٣، ص ١٧٠).

لم يكن زعماء الامارات الكردية ليرضوا بسهولة إلى سلطات الدولتين، فقد ثبت بأن الأمير محمد باشا وبعد تسلمه زعامة امارة سوران عام ١٨١٤م، قام بتحدي السلطات العثمانية، كما كان الأمير بدر خان أمير بوتان، والذي تولى الحكم عام ١٨٢١م لايعترف بالسلطان العثماني، حيث عمل جاهدا على تحقيق طموحات الكرد في اقامة كياناتهم القومي الخاص بهم، فكان يرفض استقبال ممثلي الدول الأوروبية بأوامر من السلطان العثماني، ومن دلائل استقلاليتها عن الدولة العثمانية أنه أثر عنه قوله مايلي: "...أنا حاكم هذه البلاد. وليس السلطان العثماني، حتى وان كان السلطان أكثر قوة مني ولكني أتفوق عليه بكوني أكثر أصالة وشهرة منه، لأنني أعمل من أجل أن لا أضطهد أو أجور شعبي..." (مراد، ٢٠١٥، ص. ١١)، حتى ذهب البعض إلى اعتباره أب الحركة القومية الكردية.

لقد أبان الكرد عن استعدادهم الدائم للتضحية، ورفض الواقع السياسي المفروض عليهم، رغم وصف هذه الحركات من قبل سلطات البلدين بأنها حركات تمرد، عصيان، خروج عن السلطة والنظام، كي لا تضافى عليها صفة الشرعية، لذا كانت هذه الثورات والانفاضات تواجه بشدة وقسوة بالغتين، وغالبا ما تتبع بعمليات السلب والنهب وأحيانا السبي. شارك الكرد ضمن الجيشان الإيراني والعثماني وقد اشتهروا ببسالتهم وشجاعتهم، فعلى سبيل المثال ساهمت كل من أربيل، مندلي، كويه، حرير زهاب وبادينان بقواتها في جيوش الايالات العثمانية، كما أن الامارات الكردية التابعة لايران كانت تقوم بنفس المهام (هروتى، ٢٠٠٨، ص. ١٧٦).

إن سياسة الدولتان أدت إلى اصطدام الكرد بالسلطة المركزية لكلية ما ووقوفهم ضد سياسة التتريك وكذا السياسة الإيرانية، ورغم أن حكم العثمانيين لكردستان دام حوالي ٤٠٠ سنة إلا أن نهايته كانت ما سمي اليوم بكردستان العراق أو جنوب كردستان، كردستان سوريا أو غرب كردستان أما الجزء الأكبر من بلاد كردستان أو كردستان تركيا فما زال تحت حكم ورثة العثمانيين، فيما آل حكم كردستان الشرقية إلى الإيرانيين.

٣_٣ أثرها على البناء الاقتصادي:

عانت كردستان من نزيف اقتصادي حاد طيلة فترة الصراع بين الدولتين والتي استمرت لمدة ٣ قرون ونصف تقريبا، رغم توقيعهما للعديد من المعاهدات، وبما أن المجتمع الكردي وعلى غرار مجتمعات المنطقة، هو مجتمع زراعي، فإن نظام الاستغلال الزراعي العثماني-الإيراني الاقطاعي كان يعتمد على استغلال الأرض، فكانت الأراضي التابعة للدولة العثمانية تقسم كالتالي:

__ ميري: أملاك الدولة

__ أوقاف: أملاك تابعة لمؤسسات دينية.

كما قسمت الميري بدورها إلى قسمين:

__ أراضي تابعة للسلطان مباشرة (الأراضي السلطانية)

__ الاقطاعات الحربية (المنح والاقطاعات)

أما نظام استغلال الأرض الايراني فقسم إلى أربعة أقسام وهي:

__ الأملاك الخاصة: وهي خاصة بالشاه والأسرة الصفوية الحاكمة، حيث يتم تأجيرها

الي أشخاص معينين مقابل ثلث ما تنتجه.

__ سيورغال (الانعام) وهي اقطاعات تعود إلى كبار رجال الدولة، رجال الدين والأشراف

وكانت تورث من جيل إلى آخر

__ أراضي الممالك: حيث كانت تمنح للحكام المحليين (صباغ، ١٩٩٩، ص ٨٣، ٢٢٥،

٢٢٦).

لقد نتج عن نظام الاستغلال الزراعي هذا عدم استغلالها استغلالاً جيداً، وأن الفلاح لم تكن له الحافزية للعمل، كما أن اضطراب الأوضاع السياسية وفقدان الأمن قلصا من مجموع المساحات الزراعية، تضاف إليها الحملات العسكرية التي يعلنها الولاة لإخضاع العشائر المتمردة، والتي تؤدي إلى إحراق المحاصيل الزراعية أو إتلافها أو تركها بوراً، وقد زاد في تدهورها انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة (عبد الله، ٢٠١٤، ص ٤٩٣). أما في المجال الصناعي فإن حالة التخلف الاقتصادي، أنتجت صناعة هزيلة وهشة، لم تكن لترقى إلى مستوى النهوض الصناعي بأوروبا.

امتازت التجارة في العهد العثماني والإيراني بالتخلف وبيدائية وسائل النقل والمواصلات، انعدام الأمن في الطرقات، عجز الدولتان عن حماية التجار، كما كان لتدني مستوى دخل الأفراد دور في تراجع التجارة الداخلية وبالتالي ضعفها (عبد الله، ٢٠١٤، ص ٥٠١).

مس تنوع الضرائب سكان كردستان بشكل كبير، فقد أثر تحصيلها خصوصاً على القطاع الزراعي، الذي كانت ضرائبه تدرأرباحاً طائلة على خزينة الدولتين، منها ما تؤخذ بشكل عيني أو نقدي (العشور)، ضريبة زراعية أخرى تسمى رسوم وهي خاصة بالبساتين والكروم، الضرائب التي تجبى من تربية المواشي والحيوانات، ضرائب المحال كمحال العطار، الطواحين، الأفران وغيرها، والتي كانت تحصل على شكل رسوم سنوية، ضرائب المصادرات وهي من بين أهم أنواع الضرائب، بحيث كانت تذهب إلى خزينة الدولة مباشرة، حتى أنها اعتبرت من بين أهم أسباب ترسيخ الشاه عباس الأول لحكمه المركزي وتقويته للبيعية الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى

ضرائب التجارة على رأسها الرسوم الجمركية التي قدرت نسبتهما ما بين ٣% إلى ٤% على التجار، كل هذه الضرائب كانت تفرض من قبل سلطات الدولتان (صباغ، ١٩٩٩، ص ٨٥ - ٩٩).

تذكر بعض المصادر التاريخية بأن منطقة ديار بكر مثلت مصدراً كبيراً للاقتصاد العثماني طيلة قرون، فقد قارب دخلها عام ١٥٢٨م ما يعادل دخل الدولة الذي يأتيها من كافة ولاياتها في منطقة البلقان (صباغ، ١٩٩٩، ص ٧٩). لم يكن الأهالي الكرد يعانون من ارتفاع نسب الضرائب فحسب، بل كانوا كذلك عرضة لتجاوزات ومظالم محصيليها والمسؤولين في الإدارات المحلية، حيث كان هؤلاء يفرضون عليهم غرامات جزافية تتجاوز حدود المعقول، خاصة ما تعلق منها بالإقطاعات الزراعية، التي كان إنتاجها يتقلب من سنة لأخرى.

إن الدولتين العثمانية والإيرانية، كاذتا تجمعان الأموال والثروات من السكان بحجج مختلفة، فأحياناً باسم مساعدة الجيش في تأمين حملاته العسكرية، وأحياناً أخرى كانت القبائل الكردية تتعرض لعمليات عسكرية تأتي على موارد المنطقة من تخريب، نهب وسلب، فعلى سبيل المثال تعرضت منطقة سنجار التي يتركز فيها الأزيديون لحملة من إيالة بغداد عام ١٧١٥م، ترتب عنها سلب ونهب قرى عديدة، مع أخذ المواشي والأموال عنوة، كما كان لحملتها على إيالة بغداد مرة أخرى عام ١٨٠٢م أن تم نهب جميع مواشي قبيلة (بلباس) واستيلائها على بعض قرى سنجار، وسلب جميع الأموال والمؤن وتدمير الحقول والبساتين حتى وصل الأمر بالكرد إلى تخيئة نقودهم وأغراضهم النفيسة تحت الأرض خوفاً من نهبها، بل حتى أن أموال الأوقاف في كردستان العثمانية لم تسلم من تحويلها خارج المنطقة، بعد أن حرم الأهالي من موارد هائلتي كانت توجه إلى الحرمين الشريفين كواردات وقف (هروتي، ٢٠٠٨، ص ٣١، ٣٣).

لم تكن أرض كردستان الخاضعة لسلطة إيران بمنأى عن عمليات الحصار، التخريب، السلب، وعمليات تدمير الحياة الاقتصادية، ولم تسلم من ذلك حتى مناطق كردستان الخاضعة للدولة العثمانية بعد أن قام جنود نادر شاه بعد حصاره للموصل عام ١٧٤٣م بارتكاب، فضائع من تدمير، قتل، واعتداء على النساء، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجاعات وهذا ما أدلى به أحد شهود هذه الأحداث بالقول: "... كل ما وجد في القرية قد سلب أو أحرق وكذلك جرى في جميع الأماكن في الجبال فصعّب هذا على الناس، فحصل جراء ذلك جوع عظيم في هذه الأماكن المنكوبة..." (هروتي، ٢٠٠٨، ص ١٩)، وقد ترتبت عن هذا الوضع الاقتصادي المتردي موجة التهاب الأسعار والغلاء الفاحش الذي خرب كردستان.

٣-٤ أثرها على البناء الاجتماعي:

لم تكتف المعاهدات الموقعة بين الدولتين الإيرانية والعثمانية ومعهما روسيا على ضرب النسيج الاجتماعي الكردي فقط، بل عملتا على تفكيك العشيرة الواحدة خاصة بعد توقيع

معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م، وخير مثال على ذلك ما وقع لعشيرتي (جلالي وزيلانو)،
والجدول التالي يوضح أثر هذه المعاهدة على عشيرة جلاللي من خلال أسر هذه العشيرة

جدول يوضح أثر معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م على عشيرة جلاللي (كاميران،
٢٠٠٩، ص. ١٧٦)

الطائفة	الدولة العثمانية	ايران	روسيا
خالكاني	٢٥٠	٢٦٠	٤٠
سالكاني	٢٣٠	٢٠٠	٥٠
بلخيكى (بلخكانكو)	٢٥٠	١٥٠	١٦٠
مصر كانكو	٣٠	١١٠	٢٠
حسن سورانلو	٣٠٠	١٠	٣٠
قرلباشوخلي	٤٠	١٥٠	-
بانوكي	-	٨٠	٤٠

كذلك الشأن بالنسبة لبعض القبائل الكردية الأخرى، فقد تم إلحاق قسم من عشيرة الجاف وهو (بيرة، رودى) ومعهما منطقة مهربان بإيران، رغم أنها كانت جزءاً من ولاية شهرزور العثمانية، أما قبيلتا ضياء الدين وهارونى فضمنا للنفوذ العثماني. إن هذا التقسيم، جعل من بعض العشائر الحدودية تشكل مصدر إزعاج ومشاكل للدولتين.

لقد استغل الكرد من قبل العثمانيين لمواجهة الإيرانيين، فمثلاً ويعد مهاجمة السلطان سليمان القانوني لبغداد عام ١٥٣٤، أخذ معه معظم أغوات العشائر الكردية ووطن عشائريهم بالقرب من الحدود الإيرانية العثمانية، حيث قام الكرد ببناء الحصون والقلاع لحماية حدود أرض الدولة العثمانية من خطر الهجمات الإيرانية (سايكس، ٢٠٠٧، ص. ١٥).

عمدت الدولتان إلى تحسين علاقاتهما مع العشائر الكردية من أجل استدراجها خاصة بعد فترات الضعف التي مرتا بها أو فترة حروبهما، تمثل ذلك في منح رؤسائها نفوذاً وصلاحيات واسعة، لكن وبمجرد استفاد غرضهما منها سرعان ما تنقلبان عليها وتجردانها من كل قوتها ونفوذها، فبعد عام ١٥١٥م خاضت الدولة العثمانية حروباً على العشائر الكردية بشنها حملات واسعة ضدها أدت إلى القضاء على قوتها ومن ثم إضعافها (سايكس، ٢٠٠٧، ص. ١٥ - ١٦).

اصطبغت العلاقات بين الدولتين بالصيغة السلبية أحياناً وبالصبغة الإيجابية أحياناً أخرى، وقد انعكس ذلك على المجتمع الكردي، فسوء العلاقة بين الدولتين أفرز انعكاسات اجتماعية متفاوتة، فحالة التآزم التي طبعت علاقاتهما عدة مرات سببت حالات من القلق والشعور

بعدم الاستقرار والأمن، خاصة على طرفي الحدود، ما جعل حكومتي البلدين تقدمان على فرض المزيد من الضرائب العشوائية ومصادرة أملاك الكرد، تضاف اليها الاعتداءات التي يقوم بها الجنود على الأهالي (صباغ، ١٩٩٩، ص. ٢٣٩)، منها سياسة الأرض المحروقة التي مارسها كل من طهما سب الأول وسليمان القانوني، بعد احتلال هذا الأخير بعضاً من الأراضي الإيرانية، وكذلك فعل عباس الأول الذي لجأ إلى نفس السياسة، والتي تمثلت في إحراق كل مظاهر الحياة ضمن إطار عمليات الانسحاب جراء الزحف العثماني على الأراضي الإيرانية. كردم الآبار، إتلاف المحاصيل الزراعية والقضاء على الثروة الحيوانية، لحقت كل ذلك عمليات هجرات فردية من إيران نحو الدولة العثمانية أو العكس (صباغ، ١٩٩٩، ص. ٢٤٢)، غير أن عودة العلاقات السلمية، كان لها تأثير إيجابي على الحياة الاجتماعية من ثقافة، أدب، فنون، وإدارة.

لم يرقم الكرد بالدور المنوط بهم من أجل توحيد كلمتهم، فحالة التشرذم بقيت هي سيدة الموقف، فالإمارات الكردية ميزها الانقسام المجتمعي بفعل تناحرها في غياب كفاءات بإمكانها قيادتهم، صاحبها انتشار الجهل وسيطرة العقلية العشائرية، القبلية والإقليمية (حصاف، ٢٠٠٩، ص. ١٥٣).

كان للتحويلات التي طرأت على الساحة الدولية مع بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر أثر كبير على الكرد، فلقد خدمت الحرب الروسية- الإيرانية ١٨٢٦-١٨٢٨م والحرب الروسية-العثمانية ١٨٢٧-١٨٢٩م قضيتهم، حيث تزايدت مشاعر الغضب والعداء تجاه العثمانيين وكلها ساهمت في إضعاف الدولة العثمانية وانهيار حكمها في الإمارات الكردية، وأدت بالتالي إلى تحرير مناطق عديدة من كردستان من السيطرة العثمانية، غير أن الهدنة الروسية-العثمانية سمحت لهذه الأخيرة بإعادة مراقبة هذه المناطق، بعد أن نكلت بقياداتها وعاملت الكرد بقساوة فيما يسمى بالإبادة الجماعية، حتى أن أحد الرحالة الأوروبيين وصف وضعهم الاجتماعي كالتالي: "... دموع وصراخ النساء بكاء أمهات الأطفال الرضع فجر قلوب الناس هؤلاء الأربعة آلاف كردي المحكوم عليهم بالعذاب المريع يذكر بعذاب المحكوم عليهم بجحيم دانتوفسكي..." (حصاف، ٢٠٠٩، ص. ١٥٥؛ Peshawa, 2012, p. 24).

أثر هذا الصراع بين القوتين على الجانب الصحي، لذا انتشرت الأوبئة والأمراض الفتاكة كالكوليرا والطاعون، بسبب انفتاح منطقة كردستان على الأقاليم والبلدان الأخرى التابعة للعثمانيين والإيرانيين، فقد اجتاحت موجة الطاعون كردستان الجنوبية أعوام ١٧٥٨م - ١٧٧٧م والذي كان مصدره مدينة إسطنبول، كما أصابها وباء الكوليرا بعد ظهوره في الهند ووصل إلى البصرة، ثم انتقل إلى منطقة كردستان العراق، كما وصل الطاعون من إيران

وأصابها عام ١٨٣٠ (هروتي، ٢٠٠٨، ص. ٢٠)، وهذا ما ذكره المقيم البريطاني ريج حول مرض الملاريا الذي أصاب سكان السليمانية

بقوله: "...هذه الحمى تظهر في الربيع غالباً ومن يصاب بها لا يتعافى إلا نادراً..."، كما وصف منطقة شهرزور بما يلي: "...بأن منطقة شهرزور والتي يزرع فيها الرز بكثرة مناخها حار وغير صحي، ومليئة بالذباب والبراغيث..." (هروتي، ٢٠٠٨، ص. ٢٢).

إن تردّي الوضع الصحي، كان مرده كذلك انعدام الوعي الصحي لدى المجتمع الكردي، بسبب أسلوب الحياة وظروف معيشة الأفراد، وعدم الأخذ بالوقاية من الأمراض، وهذا ما أكده أحد المسؤولين الانجليز عندما مر بقريّة كردية قرب مدينة موش عام ١٨٣٨م، حيث لاحظ العديد من الأطفال الذين "... غالبيتهم كانوا إما عراة تماماً أو نصف عراة بملا بس مرقعة ورثة..." (هروتي، ٢٠٠٨، ص. ٢٥)، وفي هذا المقام يجب أن نذكر بمسؤولية الدولتان عن هذه الأوضاع التي آل إليها حالهم، بعد تنصلهما من توفير سبل الرعاية الصحية للمواطنين الكرد، بسبب تخلفهما وعدم اكتراث المسؤولين في كلا البلدين بتقديم الخدمات الصحية اللازمة للسكان، كما أدت هذه الحالات إلى هلاك آلاف الأشخاص، ما أثر سلباً على نسبة نمو السكان.

تمخض عن انصواء الكرد ضمن هذا الإطار الجغرافي الذي جمع إيران والعثمانيين تفاعل حضاري كان لهم منه نصيب، حيث تفاعلوا مع مختلف الثقافات المكونة لهذه المنطقة، لذا فإن مكونات هذه المجتمعات ضمت الترك، العرب، الكرد، الأرمن، الكرجستانيين والبلقانيين، وكلها تحت لواء الأسرة الحاكمة في إسطنبول، بينما ضمت مكونات المجتمع الإيراني الترك، العرب، الفرس، الكرد، الأرمن، البلوش، والكرجستانيون.

لقد مس هذا التفاعل اللغة والفكر، وبسبب هيمنة اللغة والثقافة الفارسية على اللغة والثقافة العثمانية بما تحمله من قوة تأثير عليها، جعلها تترك بصمتها على الثقافة الكردية لما تحتويه من طروحات أخلاقية، كانت قد تبلورت عبر العصور، وحيث تعدى تأثيرها قضية الشكل إلى المضمون. إن نتائج هذا التفاعل الحضاري كانت تهذيب الأخلاق العامة وتربية الإحساس الذوقي، وهذا بدوره أدى إلى ترقية الناس الذين تخلت مجتمعاتهم القبلية عن بعض طباعها الجافة، كما أدى إلى تمايز هذه المجتمعات بعد أن أصبحت لها شخصيتها الخاصة بها -مجتمع الشرق الأوسط - عما هو موجود في المجتمعات الأوروبية (صباغ، ٢٠٠٩، ص. ٢٦٧ - ٢٨٧).

تركت مختلف مراحل الصراع والمعاهدات المنبثقة عنه آثاراً متعددة شملت مختلف الميادين، فهي لم تستطع وضع حد لمسألة ضبط الحدود، التي لم تكن ثابتة بشكل مطلق، بل كانت تتغير حسب طبيعة العلاقة بين الدولتين، تنحصر تارة وتمتد تارة أخرى بألاف الكيلومترات،

بسبب عدم احترام أحد الطرفين لما ورد في المعاهدات التي أفرغت من محتواها، ورغم ذلك فإنها استكملت ضم المجال الجغرافي لكردستان وتقسيمها بين الدولتين.

لقد فرضت العزلة السياسية على كردستان، كونها منطقة لتمرکز الصراع العثماني-الإيراني من الناحية الإستراتيجية، بسبب تحكمها وتوسطها لطرق تجارة الشرق في وقت السلم، وممرا للجيش وقت الحروب والأزمات (بيات، ٢٠٠٧، ص. ١٩١)، كما عانت من جور حكام الدولتين، الذي أفرز دمارا، نهبا، قتلا، إذلالا وافقارا. إن تجاوزات الولاة وعمليات السلب والنهب وقتل الأنفس بغير وجه حق، وبث الفتن بين أمراء الإمارات الكردية، بعد استغلال الانشقاقات والمنافسة بين العائلات الكردية، وتحمل سكان كردستان نفقات قوات البلدين بحجة حمايتها والدفاع عنها ومنع الثورات والفضوى، رافقتها الاستعانة بالكتلة البشرية الكردية المؤهلة للقتال في أوروبا وآسيا ودفعها إلى الاشتراك في الحروب (بيات، ٢٠٠٧، ص. ١٩١)، التي أنهكت قوتي الدولتان بعد صراع مرير وبعد فوات الأوان، في الوقت الذي خطت فيه أوروبا خطواتها نحو التقدم، وبالتالي انحدرتا إلى هاوية الضعف والخور (صباغ، ٢٠٠٩، ص. ١٩٦).

كسبت الدولتان موارد هامة للخزينة بفضل الضرائب الفاحشة على الرعايا الكرد، تبعها ارتفاع أسعار المواد الزراعية خاصة القمح، انتشار الفساد الإداري في جهاز حكم الدولتان الذي كانت من بين مظاهره الرشوة والمحسوبية، واعتراض القوافل التجارية بسبب انتشار قطاع الطرق، مما أدى إلى انحسار النشاط التجاري في آخر عهديهما، مع حرمان كردستان من خيراتها الاقتصادية (بيات، ٢٠٠٧، ص. ٢٤٦).

عملت الدولتان على تدمير النسيج الاجتماعي لكردستان، فحولت الكثير من أسرها إلى عشائر بفعل سياساتهما، كما تسببت في اندلاع المواجهات والصدامات بين هذه العشائر، في الوقت الذي عملتا فيه على تقوية النظام العشائري تارة وتارة أخرى إضعافه، حسب مصالحهما، كما تدهورت الحالة الصحية لسكان المنطقة بعد انتشار الأوبئة والأمراض دون تكفل بوضعيتهم الصحية. إن تردي الحالة الاجتماعية دفع بالعديد من الكرد إلى القيام بعمليات الهجرة أملا في تحسين ظروفهم المعيشية.

استنتاج:

يمكن القول بأن ما ترتب عن معركة جالديران عام ١٥١٤م من آثار، هو بمثابة بداية لمواجهة طويلة الأمد بين الدولتين فاقت ثلاثة قرون، كانت ساحتها الرئيسة كردستان، تناوبت جرائها القوات الإيرانية والعثمانية على إخضاع أجزاء منها لنفوذهما.

هذا الصراع وقفت وراءه أسباب عديدة، منها ما ارتبط بالخلاف المذهبي، ومنها ما ارتبط بما هو سياسي، إلا أن السبب الرئيس هو جغرافية كردستان من خلال موقعها الاستراتيجي الهام،

فهي تتوسط الطريق الرابط بين البحرين الأبيض المتوسط والأسود، أهميتها الاقتصادية، التجارية، غناها بالموارد الزراعية، مكانتها العسكرية كونه منطقة حصينة فضلا على أنها خزان بشري مؤهل لخوض الحروب.

كان واقع كردستان في تلك الحقبة يخضع لحالات (التجاذب) وتوازن القوة بين إيران والدولة العثمانية قوة وضعفا هذا من جهة ومن جهة أخرى كان يعنى كذلك حالات من الاستقرار والسلام.

رغم أن الكرد وقفوا إلى جانب الدولتين وضحوا بأرواحهم ومآلهم من أجل حمايتهما بعد أن دفعوا ثمننا باهضا جراء تلك الحروب التي كانت أراضيهم مسرحا لها إلا أن الدولتان لم تقدرا ذلك.

عُدَّت المعاهدات المبرمة بين إيران والدولة العثمانية، خاصة معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م، بداية المؤامرة للقضاء على الإمارات الكردية الواحدة تلو الأخرى وبشكل كامل، من خلال قطع الطريق أمام حكامها الذين سعوا إلى تكوين دولتهم المستقلة على حدود كردستان الكبرى.

إن وضع كردستان في ظل حكم الدولتين، نجم عنه إهمالها وتهميشها لقرون، جراء استغلال قدراتها الطبيعية، البشرية، عدم النهوض بها، مما أثر على تنميتها، الأمر الذي انجر عنه تدهور أوضاع المجتمع الكردي في شتى المجالات، فقد سيطرت العناصر الأجنبية على إدارتها العامة بهدف ربطها بالسلطة المركزية لكلا البلدين، إقبال كاهل السكان بالضرائب الفاحشة، رافقه سوء الأوضاع المعيشية، بعد أن عمها الفقر، اليأس، وتدني الخدمات الصحية، وهذا ما دفع ببعض القيادات المحلية إلى محاولة إصلاح أوضاع المجتمع الكردي.

نتيجة لما تزخر به كردستان من إمكانيات وثروات وموارد أضحت بلا شك حديقة خلفية للقوتين المتصارعتين. إن مقولة: «...إن جمالنا يجلب إلينا في كثير من الأحيان المتاعب...»، لخصت طبيعة الصراع على كردستان والذي أفضى في النهاية إلى منع استقلالها، وبالتالي تقسيمها عمليا بين الدولتين.

قائمة المصادر والمراجع:

- اسكندر سعد بشير، (٢٠٠٧)، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥-١٩٢٣، مطبعة شقان، السليمانية.
- بيات فاضل، (٢٠٠٧)، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- دلير اسماعيل، شاويس حقي، (د.ت)، إمارة بابان في النصف الأول من القرن ١٨ دراسة في علاقاتها السياسية مع السلطات العثمانية، منشورات جامعة صلاح الدين، أربيل.
- الدهشان نائل، (٢٠٠٩)، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، غزة.

- هريدي محمد عبد اللطيف، (١٩٨٧)، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها على انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- هروتي سعدي عثمان: (٢٠٠٨)، كوردستان والإمبراطورية العثمانية، مؤسسة موكر ياني للبحوث والنشر، مطبعة خاني دھوك.
- زكي بك محمد أمين: (٢٠٠٥)، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، القسم الأول، الطبعة الثانية، ترجمة وتعليق: محمد علي عوني، سلسلة حكم وأثر، بغداد.
- الزبيدي كريم حمزة مطر، (د.ت)، تاريخ إيران الحديث، (د.ن)، (د.ب).
- مراد خليل علي، البوتاني عبد الفتاح علي، (٢٠١٥)، صفحات من تاريخ الكرد وكوردستان الحديث في الوثائق العثمانية (١٨٤٠ - ١٩١٥ م)، مطبعة الحاج هاشم، أربيل.
- مرعي فرست، (٢٠٠٦)، "الدور التاريخي للكرد" الكرد دروب التاريخ الوعة، تحرير: لقاء مكي، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، يونيو، حزيران.
- حصاف اسماعيل محمد: (٢٠٠٩)، كوردستان والمسألة الكردية، مطبعة خاني دھوك.
- طقوش محمد سهيل، (٢٠٠٩)، تاريخ الدولة الصفوية في إيران ١٥٠١ - ١٧٣٦، دار النفائس، بيروت.
- كاميران عبد الصمد أحمد الدوسكي، (٢٠٠٦)، كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- مشعل مفلح ظاهر، الطعمة باسم خطاب، (٢٠٠٨)، «العلاقات الصفوية العثمانية ١٥٨٧ - ١٦٢٤ م دراسة تحليلية»، مجلة آداب البصرة، العدد: ٤٥، جامعة البصرة.
- نايف عيد السهيل: (٢٠٠٩)، «العلاقات السياسية بين العثمانيين والصفويين منذ قيام الدولة الصفوية حتى معركة جالديران (٩٠٧ هـ - ٩٢٠ هـ) (١٠٠٢م - ١٥١٤م)»، حوثيات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- النجار جميل موسى، (٢٠١٦)، العلاقات العثمانية الإيرانية، دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد.
- سايكس مارك، (٢٠٠٧)، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: خليل علي مراد، تقديم ومراجعة وتعليق: عبد الفتاح علي بوتاني، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- عبد الله ايناس سعدي، (٢٠١٤)، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ - ١٩١٨، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

- ع بد الله نجا، (٢٠٢٠)، الامبراطوريات: الحدود والقبائل الكردية كردستان و نزاع الحدود التركي-الایراني ١٨٤٣-١٩٣٦، ترجمة: سعادة محمد خضر، تقديم: ابراهيم محمود، المديرية العامة للمكتبات العامة، طهران.
- العوفي محمد عبد الرزاق: (٢٠٠٨)، الصراع الصفوي العثماني وتأثيراته على المشرق العربي ١٥١٤-١٥٥٥، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- العليايوي عبد الله محمد علي، (٢٠٠٦)، "جذور المشكلة الكردية" الكرد دروب التاريخ الوعرة، تحرير لقاء مكّي، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة.
- صباغ عباس اسماعيل، (١٩٩٩)، تاريخ العلاقات العثمانية الايرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- شوقي أبو خليل، (٢٠٠٥)، تشالديران سليم الأول العثماني واسماعيل الصفوي، دار الفكر، دمشق.
- الضابط شاكر صابر، (١٩٦٦)، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، نشر وطبع دار البصري، بغداد.
- غريب آدمون، (١٩٧٣)، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت.
- Center for applied linguistics, (1981), The Kurds, ERIC, washington , D.C.
- Jalil Hawkar Moheddin, (2017), The British Administration of south Kurdistan and local responses, 1918 – 1932, Thesis submitted for the degree of doctor of philosophy, school of history, politics and international relations, University of Leicester.
- Peshawa Abdulkhaliq Muhammed, (2012) U.S, perspectives on Kurdish independence from Iraq 1972 - 2011, A Thesis submitted in fulfillment of the Requirements for the degree of doctor of philosophy in politics and international relations, research institute for law, politics and justice, Keele University.
- Sabri Ates , (2013), the Ottoman –Iranian Border lands making a Boundary 1834-1914, cambridge university press, printed in the U. S. A, first published.

The title: The reality of Kurdistan under the Iranian-Ottoman treaties (1514-1847)

Abstract:

The Battle of Chaldiran, which broke out between the Safavid and Ottoman states in the year 1514 AD, marked the opening A long historical period of conflict between them, which extended for more than three centuries, during which the country of Kurdistan was its focus, as it constituted a natural barrier separating the two powers. The conflict developed further due to the ambitions of the new Safavid state, which aimed to extend its influence outside its regional borders at the expense of Kurdistan. This conflict prompted the two countries to resolve their differences through

negotiations and dialogue, after depleting their capacities for centuries, with the change in the balance of power in favor of other countries, especially Britain and Russia. Treaty of Amasya 1555 AD - Treaty of Farhad Pasha (Constantinople) 1590 AD - Treaty of Nasuh Pasha 1612 AD - Treaty of Sarau 1618 AD - Treaty of Zahab (Palace of Shirin) 1639 AD - First Treaty of Erzurum 1823 AD and the Second Treaty of Erzurum 1847 AD, which affected one way or another with another on Kurdistan geographically, politically, economically and socially, and this after it was fragmented between them into areas of influence. We will try to study this subject, which has a historical-political formula, according to a major problem Regarding the position of Kurdistan in the Iranian-Ottoman treaties, and its impact on its geographical, political, economic and social structure, based on this problem, we will rely in our study on the historical approach with its descriptive and analytical tools, focusing on analyzing the content of the treaties. We will address the research topic according to the following elements: 1- The Iranian-Ottoman conflict after 1514 AD and its renewal during the reign of Tahmasp I (1524 AD - 1576 AD). 2- The Iranian-Ottoman treaties (1555 AD - 1847 AD). 3- The impact of treaties on the geographical, political, economic and social structure of Kurdistan.

key words: *Safavids, Ottomans, Kurdistan, treaties.*

کەتواری کوردستانی ل ژێر سیبەرا پەیمانین ئاشتیی دناقبەرا ئوسمانی و ئیرانی ۱۵۱۴-۱۸۴۷

پۆخته:

شەری چالديران ئەوا دناقبەرا هەردوو دۆلەتین عوسمانی و سەفەویدا روودای دەرۆزە یا قووناغاكا نوو بوو د مەملانییا دناقبەرا هەردوو دۆلەتەکاندا کو بو ماوەی سێ سەدەیان قەشەش، و ژبەرکو کوردستان مەیدانا سەرەکییا قی روودانی بوو، لەورا هەردوو لایان هەولدا کول سەر کیستی ئەردی کوردان بەرفەرە بێن، و ل پاشەرۆژی چەندین لایەنن دی یێن زەهیزێ هاتە دنا قی کیشمەکی شیدا و وان رول هەبوو د گریدانا هەندە پەیمانین ئاشتیی دناقبەرا ئیران و عوسمانیاندا، و هەر ژ دەستپیکا قی مەملانی چەندین پەیمان هاتە گریدان وەك ئەمەسیە ۱۵۵۵ و ئیستانبول ۱۵۹۰ و نە سووح پا شا ۱۶۱۲ و سەراو ۱۶۱۸ و قە سر شیرین ل ۱۶۳۹ و ل سەدەیی ۱۹ دا هەردوو پەیمانین ئەرزەروما ئیکێ و دووی ل سالی ۱۸۲۳ و ۱۸۴۷.

د قی قەکوێلێ دیدا دی هەول هی تەدان کو شروقهیا بە ندین ئەقان ری کەفتنان د جوارچووقی مەملانییا هەردوو دۆلەتان پشستی ۱۵۱۴ و ریکەفتنن هەردوو لایان ل سەدەیی ۱۹ هی تە کرن.

پەیشین سەرەکی: سەفەوی، عوسمانی، کوردستان، ریکەفتنن ئاشتیی، چەرخی نوی